

Distr.
GENERAL

A/CONF.164/INF/4
15 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة

السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة

السمكية الكثيرة الارتحال

نيويورك، ١٢-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

بعض جوانب مصايد الأسماك في أعالي البحار ذات الصلة

بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية

الكثيرة الارتحال

موجز

أعدت هذه الورقة بناء على طلب بلدان جنوب المحيط الهادئ. وهي تركز على حالة الأرصدة الراهنة من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. كما أنها تتناول أيضا الأسباب المتعلقة بالضغوط الأساسية التي تتعرض لها موارد مصايد الأسماك في أعالي البحار. وثمة إشارة واردة إلى الصعوبات المترتبة على إفراط اساطيل الصيد في الرسملة واستمرار تقديم الاعانات المالية لهذه الصناعة. والورقة تخلص إلى نتيجة مفادها أن مشاكل مصايد الأسماك في أعالي البحار، في نطاق اتصالها بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، ترجع إلى تزايد جهود الصيد المتعلقة بالأرصدة المتعرضة فعلا لاستغلال شديد أو لافراط كبير في الاستغلال، وكذلك إلى عدم وجود آليات تنظيمية تحظى باتفاق دولي بشأن ترشيد استغلال هذه الأرصدة بطريقة مستدامة.

أولا - معلومات أساسية

١ - أعدت هذه الورقة من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بناء على طلب بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ التي شاركت في الدورة التنظيمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال بنيويورك في نيسان/أبريل ١٩٩٣*. والورقة تركز على تلك الأرصدة المتداخلة المناطق والأنواع الكثيرة الارتحال التي تتسم بأهمية تجارية كبيرة. وبلدان جنوب المحيط الهادئ قد التمسست معلومات بشأن عدد من القضايا المحددة المتصلة بمصايد الأسماك في أعالي البحار (انظر المرفق الأول لهذه الورقة). وهذه الورقة تناقش تلك القضايا بشكل بالغ الأيجاز. وثمة وثيقة أكثر تفصيلا بشأن الاستعراض العالمي للأنواع الكثيرة الارتحال والأرصدة المتداخلة المناطق بأعالي البحار قيد العداد الآن، وسوف تقدم منظمة الأغذية والزراعة (باللغة الانكليزية وحدها) صيغة أولية من هذا الاستعراض، وذلك في الدورة الموضوعية للمؤتمر.

٢ - والبيانات والمعلومات المتصلة بمصايد الأسماك والمتاحة لدى منظمة الأغذية والزراعة، فيما يخص الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، متسمة حسب مناطق الصيد الرئيسية، وذلك للأغراض الاحصائية. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (والمشار إليها فيما بعد باسم اتفاقية عام ١٩٨٢) تشترط، في المادة ١١٩ (٢) منها، أن يتم تقديم وتبادل الاحصائيات المتعلقة بكمية الصيد ومجهوده عن طريق المنظمات الدولية المختصة، سواء كانت دون إقليمية أو إقليمية أو عالمية. ووفقا لهذا الشرط، يلاحظ أن الدول الأعضاء في لجان مصايد الأسماك الدولية تقوم عادة بتوفير البيانات اللازمة لهذه اللجان بالنيابة عن أساطيلها. وفيما يخص الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، يلاحظ أن البيانات المتصلة بجهد الصيد لا يتم جمعها إلا في شمال المحيط الأطلسي، وأنها غير كافية مع هذا فيما يخص الأغراض التنظيمية كما أنها قيد الاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة مائة دولة تزود منظمة الأغذية والزراعة بالبيانات المتصلة بحجم أسطول الصيد، ولكنها لا تزودها بالبيانات المتعلقة بأنشطة هذه الأساطيل في أعالي البحار. وهناك عدد قليل في الواقع من هذه البلدان يقوم بالإبلاغ عن أساطيل صيد سمك التون. ومن المتعذر، بالتالي، تقديم معلومات عن جهود الصيد المتصلة بالكميات المصادة في أعالي البحار من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

ثانيا - نظرة عامة

٣ - بلغت كميات الصيد من مصايد الأسماك البحرية أكبر حجم لها (٨٦ مليون طن متري) في عام ١٩٨٩، ثم تناقصت بعد ذلك في أعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢. والزيادة في كميات الصيد البحرية، خلال الثمانينات، ترجع إلى خمسة أنواع منخفضة القيمة: بلوق الاسكا والأسقمري الشيلي والبلشار الياباني

* انظر "التقرير المتعلق بالدورة التنظيمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال" (A/CONF.164/9)، الفقرة ٢٣.

وأنشوفة بيرو وبلشار أمريكا الجنوبية. واثناء هذه الفترة، بلغت غالبية الأنواع الأخرى المرتفعة القيمة مستوى انتاجيا يتسم باستقرار نسبي، وذلك باستثناء مصائد أسماك بعض أصناف التون الصغير والرخويات الرأسية الأرجل.

٤ - وقبل إدخال الولاية الموسعة، كانت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة تشير إلى أن خمسة في المائة من إجمالي الانتاج البحري مأخوذة على بعد يتجاوز ٢٠٠ ميل. ومنذ ذلك الوقت، زادت، مع هذا، نسبة كميات الصيد بأعالي البحار إلى ما يقدر بـ ٨-١٠ في المائة من الإجمالي. وهذه الزيادة النسبية ترجع أساسا إلى ارتفاع معدلات جهود الصيد بأعالي البحار من قبل أساطيل الدول التي تقوم بالصيد في المياه العميقة.

٥ - ومنذ اعتماد اتفاقية عام ١٩٨٢، يلاحظ أن عملية إعادة توزيع الثروة البحرية قد سارت، إلى حد كبير على النحو الذي كان متوقعا. فالدول الساحلية قد استفادت كثيرا من الولاية الموسعة في ميدان بعض الدول التي تقوم بالصيد في المياه العميقة قد حرمت من مناطق صيدها التقليدية. ومن ثم، فإن هذه الدول قد أعادت توزيع اساطيلها، وكثيرا ما نقلتها إلى أعالي البحار، أو اشترت حق الوصول إلى مصائد الأسماك بالمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية.

٦ - وثمة عدد من التطورات الهامة لم يكن متوقعا في عام ١٩٨٢ عند الأخذ بالولاية الموسعة وقد تضمنت هذه التطورات (أ) حدوث زيادة في قدرة دول الصيد في المياه العميقة، بدلا من حدوث انكماش في الأساطيل القادرة على العمل فيما وراء حدود ٢٠٠ ميل، (ب) استمرارية أو زيادة الإعانات المقدمة من أجل دعم عمليات الأساطيل المفرطة في الرسملة، سواء داخل المناطق الاقتصادية الخالصة أو في أعالي البحار.

٧ - والأثر الشامل لهذه التطورات المتصلة بالأساطيل، والتي لم تكن متوقعة، قد تمثل في زيادة جهد الصيد فيما يتصل بالأرصدة السمكية في أعالي البحار وكذلك في اشتداد الضغط على هذه الأرصدة، وبعض هذه الأرصدة لا يخضع للتنظيم من قبل لجان مصائد الأسماك الدولية. وفي حالة وجود لجان بالفعل، يلاحظ أن بعض الأساطيل، التي تستهدف موارد أعالي البحار، ليست طرفا في أي اتفاقية تنظيمية، في حين أن البعض الآخر الذي يمثل طرفا في اتفاقية من هذا القبيل لا يريد أن يلتزم بالتدابير التنظيمية عند إدخالها. وفي إطار هذه الظروف، يلاحظ أن تنفيذ دولة العلم لا يأتي بأثر ما، وأن استغلال الموارد على نحو مرشد، من خلال التنظيم، لا يجد حافزا له.

٨ - وثمة دول علم قليلة قد طبقت ذلك التشريع الذي ينظم حقوق ومسؤوليات سفنها في أعالي البحار. وفي الوقت الذي قامت فيه الدول بسن التنظيمات وبالانضمام إلى لجان مصائد الأسماك الدولية، يلاحظ أن بعض أصحاب السفن قد عمدوا إلى تغيير العلم لتجنب تدابير التنظيم. والأثر الشامل لتغيير العلم غير معروف، فالدول التي توفر أعلام الملاحة لسفن الصيد لا تقدم تقارير ما إلى منظمة الأغذية والزراعة. ومع هذا، فإن المعلومات المأخوذة عن سجل السفن لدى اللويدز تفيد أن هذه الممارسات تضم أكثر

من ١ ٠٠٠ سفينة، أي قرابة ٢٠ في المائة من سفن الصيد التي تزيد حمولتها الكلية المسجلة عن ٥٠٠ طن، وذلك على الصعيد العالمي.

ثالثا - مصايد الأسماك بأعالي البحار

٩ - أرصدة أعالي البحار هي تلك الأرصدة التي توجد فيما وراء حدود الولاية الوطنية. وهذه الأرصدة تتضمن الأنواع المنتشرة أساسا وراء حدود ٢٠٠ ميل، رغم أنها قد تكون قد قضت فترات من دورات حياتها (تتعلق على سبيل المثال بالتكاثر أو التغذية) في مناطق خاضعة للولاية الوطنية. وأرصدة أعالي البحار هذه تشمل أيضا أجزاء من أرصدة المناطق الاقتصادية الخالصة، التي تمتد فيما وراء حدود ٢٠٠ ميل (الأرصدة المتداخلة المناطق) وتلك الأرصدة التي تضطلع بهجرات واسعة النطاق فيما بين المناطق الاقتصادية الخالصة ومناطق أعالي البحار، أو عبر المحيطات، و/أو عبر المناطق الاقتصادية الخالصة، وأنواع هذه الأرصدة مبينة في المرفق الثاني من هذه الورقة، من الناحية العلمية والتقنية. وموارد أعالي البحار تعد شاطئية أو محيطية، مع وجود مجموعة من الفئات المتوسطة، وذلك من وجهة النظر البيولوجية، ووفقا لمدى قرب علاقات هذه الموارد من قاع البحر، والمرفق الثالث يتضمن وصفا لهذه العلاقات.

١٠ - وموارد أعالي البحار الشاطئية، التي قد تكون قيعانية أو بحرية، تتميز إلى حد كبير من حيث دورات حياتها وتوزيعاتها، بالاختصار على الجرف القاري والمنحدر الأعلى، وذلك رغم امتداد أرصدها إلى أعالي البحار، واحتمال القيام بصيدها هناك. وهذه الموارد متوفرة في المناطق التي لم تطلب فيها ولاية موسعة (مثل منطقة البحر الأبيض المتوسط)، أو فوق الأرصفة القارية الممتدة فيما وراء ٢٠٠ ميل (مثل الرأس الفلمنكي في شمال غرب المحيط الأطلسي). أما موارد أعالي البحار القريبة من القاع، فهي موجودة أساسا في الأرصفة والمنحدرات القارية المتداخلة المناطق وحول الجبال البحرية.

١١ - والموارد المحيطية بأعالي البحار تنتشر أساسا فيما وراء الجزء الخارجي من الرصيف القاري و/أو تترحل عبر المحيطات المفتوحة. ووفقا لقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، يمكن اعتبار ما يبلغ ٤٠ نوع من الأنواع البحرية بمثابة أنواع محيطية على نحو خالص أو على نحو غالب (٥٠ نوعا من الرخويات الراسية الأرجل و ٤٥ نوعا من أسماك القرش و ٦٠ نوعا من الثدييات البحرية و ٢٣٠ نوعا من الأسماك)، وهي تسهم في الأرصدة المتداخلة المناطق والأرصدة الكثيرة الارتحال.

١٢ - وثمة ضالة عامة في المعلومات البيولوجية المتوفرة بشأن الأنواع الكثيرة الارتحال وحالة أرصدها في الوقت الراهن وفي المستقبل، وقد تستثنى من ذلك بعض الحيتان وبعض أسماك التون، التي يعد تنظيمها وحفظها موضع اهتمام دولي. وغالبية الموارد المحيطية بأعالي البحار متشتتة على نطاق واسع، ومن المتعذر صيدها بأسلوب اقتصادي، كما أن تقييمها يشكل أمرا بالغ الصعوبة، ويجري صيدها عادة على يد أساطيل البلدان التي تضطلع بالعمل في المياه العميقة، وذلك بالمناطق التي تتركز فيها الأنواع المستهدفة لأغراض التكاثر أو التغذية.

١٣ - والتميز البيولوجي بين الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال ليس بالأمر الواضح دائما. فأسمك التن الشيلي، التي تتداخل مناطقها لمسافة ١ ٥٠٠ ميل بعيدا عن المناطق الاقتصادية الخالصة لشيلي وبيرو، تمثل حالة خاصة لرصيد متداخل المناطق يمكن اعتباره، من الناحية البيولوجية، ذا طبيعة كثيرة الارتحال، ومثله في ذلك مثل أسماك التون الأصغر حجما المدرجة في اتفاقية عام ١٩٨٢. وبعض أنواع التون المداري الصغير الحجم (التي تتضمن السمك الوثاب، وقد تتضمن أيضا الأسماك الصفراء الزعنف) تتسم كذلك بارتحالات إقليمية على نطاق محدود، وخاصة عند قطع فترات حياتها بسبب الصيد.

١٤ - والمرفق الرابع يبين، استنادا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة، الزيادة في كميات الصيد فيما يتصل بالأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والمتداخلة المناطق، وذلك فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩١^(١).

ألف - الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق

١٥ - تتضمن اتفاقية عام ١٩٨٢ تعريفا للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق (المادة ٦٣ (٢)). وتنص هذه المادة على أن الدول التي تقوم بصيد هذه الأرصدة عليها أن تسعى إلى الاتفاق على التدابير اللازمة لحفظ تلك الأرصدة^(٢).

١٦ - وهذا الفرع من الورقة يتولى، على أساس إقليمي، تحديد ودراسة أهم الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق على الصعيد التجاري، وذلك من وجهة النظر التقليدية (أي الأرصدة التي تنتشر خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة). والمرفق الخامس يبين مختلف أنواع الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق.

١ - المحيط الهادئ

١٧ - يدعم الجرف القاري في شمال المحيط الهادئ موارد مصايد الأسماك، التي تعد من أغنى المصايد في العالم. وأسماك بلوق ألاسكا منتشرة على نطاق واسع (بحر برنغ وبحر اخوتسك)، وهي تعد رصيда ممتازا من الأرصدة المتداخلة المناطق. ومنذ الخمسينات، حدثت زيادة كبيرة في كميات الصيد بالأساطيل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا والصين وجمهورية كوريا وبولندا. وفي أواخر الثمانينات، كانت كميات الصيد السنوية من بلوق الاسكا تبلغ ٦,٧ مليون طن متري. وثمة نسبة كبيرة (٢٥ - ٣٠ في المائة) من الصيد تتأتى من محوطة أعالي البحار المسماة "Donut Hole" في بحر برنغ. وهناك كميات صيد أخرى تجبى من منطقة ثانية بأعالي البحار اسمها "Peanut Hole" (بحر اخوتسك)^(٣). وأرصدة البلوق قد تكون موضع استغلال كامل، كما أن تنظيمها يعتبر مبعثا للجدل.

١٨ - والسمك البرتغالي هو النوع الرئيسي من الأرصدة المتداخلة المناطق في جنوب المحيط الهادئ. وهو نوع يعيش فترة طويلة، ويبلغ مرحلة النمو الكامل في فترة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة. ولهذا السبب، ولما يرتبط بذلك من بطء النمو، يلزم الحذر في تناول صيده. ومصايد الأسماك المتعلقة بهذا النوع قد ظهرت

في استراليا ونيوزيلندا. وموارد هذا النوع يجري صيدها أيضا بأساطيل من اليابان والاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والنرويج. ومن المحتمل أن تكون معدلات الاستغلال الحالية غير مستدامة، وذلك رغم أن مستويات الصيد المسموح بها قد خفضت إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. ومع هذا، فإن آثار الإفراط في الصيد لن تظهر إلا خلال العقدین التاليين.

١٩ - وفي جنوب شرق المحيط الهادئ، يوجد رصيد كبير من سمك الحبار الطائر الضخم الحجم. وهذا المورد يمتد من كاليفورنيا حتى الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية. وكميات الصيد الحالية تناهز ١٩ ٠٠٠ طن متري في السنة.

٢ - المحيط الأطلسي

٢٠ - في شمال غرب المحيط الأطلسي تنتشر أرصدة كبيرة من سمك القد وخليط من أسماك القاع الأخرى (ولا سيما السمك الأحمر والسمك المفلطح) في المناطق الاقتصادية الخالصة بكندا وغرين لاند وبلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي. وهذه الأرصدة يجري استغلالها على يد أساطيل الدول الساحلية، بالمناطق الاقتصادية الخالصة لكل منها، وكذلك من قبل الدول التي تضطلع بالصيد في المياه العميقة بالمناطق الملاصقة من أعالي البحار. وموارد هذه المنطقة تخضع لمنظمة مصائد أسماك شمال المحيط الأطلسي، التي تضطلع بمسؤولية الإدارة. وثمة عدد من الأرصدة معرض لنضوب شديد، وفي عام ١٩٩٢ قالت المنظمة "إن أرصدة أسماك القيعان تعد ... الآن، بصفة عامة، في أسوأ حالة لها". وأسباب هذا الوضع ترجع إلى مجموعة من التقلبات في أعداد سفن الصيد بسبب المناخ، وزيادة التهام أسماك القد الصغيرة من جانب الأعداد المتزايدة من الفقمات، وتضاؤل معدلات بند غذائي أساسي لدى أسماك القد (الكبلين)، والخلاف على أهداف الإدارة فيما بين الأطراف المتعاقدة بالمنظمة، والبيانات غير الدقيقة التي تعلنها الأطراف غير المتعاقدة مع المنظمة فيما يتعلق بصيدها، وما يترتب على ذلك من تشككات في التنبؤات العلمية.

٢١ - وفي شمال شرق المحيط الأطلسي، يعد سمك القد الأزرق واحدا من الأرصدة الرئيسية للأسماك المتداخلة المناطق. والسمك الأحمر المحيطي والقد والحدوق وهلبوت غرين لاند، إلى جانب الرنكة النرويجية البحرية التي تتكاثر في الربيع، تعتبر أيضا من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق في هذا الإقليم، الذي يخضع للمجلس الدولي لاستكشاف البحار فيما يتصل ببحوث مصائد الأسماك والمشورة التنظيمية، وذلك في الوقت الذي تعزى فيه الولاية الإدارية إلى لجنة مصائد أسماك شمال شرق المحيط الأطلسي والاتحاد الاقتصادي الأوروبي. وسمك القد الأزرق، الذي صيد بشكل كبير في أواخر السبعينات، قد أنتج ٣٦٠ ٠٠٠ طن متري في عام ١٩٩١. والاستغلال في هذا المستوى يعد داخلا في النطاقات البيولوجية المأمونة.

٢٢ - وفي شرق وسط المحيط الأطلسي، تؤخذ غالبية الصيد من مناطق واقعة داخل الولاية الموسعة، بسبب الضيق النسبي للجرف القاري، بما في ذلك الأنواع البحرية الصغيرة من قبيل السردين والسردنيللا والماكريل والتن والتون المداري. ويعد التن المحيطي بمثابة الرصيد المتداخل المناطق الوحيد المعروف في

هذا الإقليم، ويجري صيده أساسا بأساطيل بلدان أوروبا الشرقية. وثمة معلومات ضئيلة عن حالته واحتمالاته.

٢٣ - وفي غرب وسط المحيط الأطلسي، توجد أرصدة المناطق المتداخلة التالية: السمك الطائر وسمك الدلفين والسمك المسمى "Wahou" والسمك الأسود الزعنف والسمك الأصفر الزعنف والسمك الوثاب وسمك سلينس الأطلسي وسمك المرلين الأزرق وسمك المرلين الأبيض وسمك الماكريل الضخم. وفي الخمسينات والستينات، كانت هذه الأرصدة مرمى للسفن اليابانية، وفي السبعينات، شاركت في صيدها أساطيل دول أخرى من الدول التي تقوم بالصيد في المياه العميقة كجمهورية كوريا وإقليم تايوان التابع للصين وفنزويلا. وقد مكنت الولاية الموسعة دول البحر الكاريبي الجزرية من تحسين سيطرتها على الوصول لهذه الموارد واستخدامها.

٢٤ - وفي جنوب شرق المحيط الأطلسي، يلاحظ أن الجرف القاري يتسم بالضيق، وأن كافة عمليات الصيد المبلغ عنها تتم في حدود المناطق الاقتصادية الخالصة. ولا يحتمل وجود أرصدة كبيرة من الأسماك القاعية المتداخلة المناطق في هذا الإقليم، وإن كان ثمة احتمال لوجود أسماك محيطية صغيرة (مثل أسماك التن).

٢٥ - وفي جنوب غرب المحيط الأطلسي، يلاحظ أن الجرف والمنحدر القاريين يمتدان بعيدا إلى ما وراء الحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للأرجنتين، حيث توجد أرصدة كبيرة من الأرصدة المحيطية والقاعية المتداخلة المناطق. وهذه الأرصدة تتضمن السمك الحبار القصير الزعنف والسمك النازلي والسمك الأبيض الأزرق الجنوبي وسمك الفرناد. وجرف باتاغونيا هو مكان الصيد الرئيسي بالنسبة للسمك الحبار القصير الزعنف، حيث بلغ الصيد منه (بما في ذلك الحبار العادي) ٥٠٠ ٠٠٠ طن متري في عام ١٩٩٠. والصيد المأخوذ من أعالي البحار، فيما يتعلق بهذه الأرصدة، غير معروف. وهي مستهدفة من أساطيل الدول التي تضطلع بالصيد في المياه العميقة، وخاصة جمهورية كوريا والاتحاد السوفياتي سابقا واليابان وإقليم تايوان التابع للصين وإسبانيا. وكل من أرصدة الحبار القصير الزعنف وأرصدة الحبار العادي تعد موضع إفراط في الاستهلاك بمنطقة جرف باتاغونيا.

٢٦ - وأسماك النازلي هي أهم أرصدة أسماك القاع في جنوب غرب المحيط الأطلسي. وهذه الأنواع موجودة في حدود الولاية الوطنية على الجرف القاري الخارجي وكذلك على منحدر باتاغونيا. ومجموع الكميات المصادرة من أنواع القاع الرئيسية تناهز ٤٢٥ ٠٠٠ طن متري في العام الواحد. وهذه الكميات تعد أساسا من نصيب اسطولي الأرجنتين وأوروغواي إلى جانب أساطيل الدول التي تضطلع بالصيد في المياه العميقة (إسبانيا واليابان). وتعتبر هذه الأرصدة موضع استغلال كامل. وفي عام ١٩٩٠، قامت أساطيل دول الصيد بالمياه العميقة، والتابعة لبولندا واليابان والاتحاد السوفياتي سابقا، أيضا بصيد ١٩٤ ٠٠٠ طن متري من السمك الأبيض الأزرق الجنوبي. وثمة نسبة كبيرة من هذا الصيد مأخوذة من أعالي البحار. ويعد هذا الرصيد موضع إفراط في الاستغلال.

٣ - البحر الأبيض المتوسط

٢٧ - لم تعلن الدول الساحلية في البحر الأبيض المتوسط أي ولايات موسعة، ومن ثم، فإن هذا البحر ما زال من مناطق أعالي البحار. وأرصدة القاع المتداخلة المناطق موجودة، وإن كانت موضعاً للجدل، في خليج ليونز وخليج غيبز. وأسماك النازلي وكذلك أسماك الروبيان بالمياه العميقة، تعد بمثابة النوعين المستهدفين الرئيسيين. والأرصدة البحرية المتداخلة المناطق موجودة بكل مكان تقريباً. وفي هذه المناطق، يلاحظ أن الجرف القاري يمتد إلى ما بعد مسافة ١٢ ميلاً، وأن الأرصدة الموجودة على الجرف متاحة بالتالي أمام الصائدين الآخرين من داخل المنطقة وخارجها.

٤ - لمحة عامة

٢٨ - يمكن عموماً الخروج بنتيجة مفادها أن ثمة أرصدة كثيرة من الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، التي تعيش بجوار القاع والتي يجري استغلالها في مناطق الجرف القاري بأعالي البحار (أي الأرصدة التقليدية المتداخلة المناطق)، تتعرض للصيد على نحو كامل، إن لم تكن تتعرض للإفراط في الصيد. وفي بعض الحالات، يلاحظ أن استغلال هذه الموارد كان مبعثاً للجدل (كما هو الحال بالنسبة لأسماك قد غراند بانكس وبلوق الاسكا). ووضع الأرصدة البحرية المتداخلة المناطق غير مفهوم تماماً. فالأنواع البحرية الكبيرة تمثل أيضاً أرصدة هامة من الأرصدة المتداخلة المناطق بالنسبة للبلدان الجزرية. وقد تؤدي التطورات التكنولوجية إلى تيسير استغلال بعض هذه الأنواع (مثل سمك الدلفين والسمك الطائر والأسماك الكبيرة الشبيهة بالتون) من جانب البلدان الجزرية. ومن المفترض أن هذه الأنواع معرضة حالياً للإفراط في الاستغلال.

٢٩ - والأرصدة المتداخلة المناطق من الأسماك العالية القيمة والتي تعيش بالقرب من القاع قد عانت من الإفراط في الصيد، وليس من المحتمل أن يتحسن هذا الوضع إلا إذا قدمت حلول مبتكرة وتم التغلب على المقاومة السياسية وكانت هناك نظم لجمع البيانات وتشجيع تقييم الأرصدة بشكل تعاوني واتخاذ وتنفيذ تدابير تنظيمية دولية. وينبغي وضع قيود على عملية الاستغلال من خلال مراقبة جهود الصيد، وقد يتعين أيضاً في بعض الحالات أن تتخذ ترتيبات تنظيمية متطورة لتناول مصائد الأسماك التعااقبية^(٤).

باء - الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

٣٠ - وردت إشارة إلى الأنواع الكثيرة الارتحال في اتفاقية عام ١٩٨٢ (المادة ٦٤). وليس ثمة تعريف عملي لـ "الأنواع الكثيرة الارتحال" في الاتفاقية رغم أن المرفق الأول بها يتضمن قائمة بهذه الأنواع. وهذه

القائمة تشمل ١٢ نوعاً من أسماك الحرفان ونوعية من الأسماك الشبيهة بالتون و ٤ أنواع من أسماك الصوري والأسماك المسماة (pomfrets) وأسماك الدلفين وأسماك القرش المحيطية والحيتان. والقائمة تتضمن أنواعاً ذات توزيع جغرافي واسع النطاق، سواء داخل أو خارج المناطق الاقتصادية الخالصة. وهذه الأنواع تعد من الأنواع البحرية، وكثيراً ما تميزت دورات حياتها بمراحل شاطئية أو محيطية. ومنذ أواخر السبعينات، وهي فترة وضع هذه القائمة، توفرت معلومات جديدة عن بعض الأنواع، والقائمة غير مرضية من الناحيتين العلمية والتكنولوجية. وسوف يظل الوضع على هذا الحال إلى حين إيجاد تعريف مناسب لـ "الأنواع الكثيرة الارتحال" أو استكمال قائمة الأنواع الواردة في المرفق الأول.

٣١ - واتفاقية عام ١٩٨٢ (المادة ٦٤) تنص على أنه ينبغي الاضطلاع بتعاون دولي من أجل تناول الأرصد السمكية الكثيرة الارتحال بغية تشجيع حفظها والانتفاع بها على الوجه الأمثل^(٥). ومع هذا، فقد ظهر اتجاه ما يتضمن قيام الدول الساحلية (مثل دول جنوب المحيط الهادئ ودول المحيط الهندي والدول البحرية بغرب إفريقيا) وكذلك الدول التي تضطلع بالصيد في المياه العميقة (مثل فرنسا وإسبانيا، عن طريق الاتحاد الأوروبي، واليابان وجمهورية كوريا وإقليم تايوان بالصين والولايات المتحدة)، من خلال اتفاقات الترخيص الثنائية والمتعددة الأطراف، بالدخول في ترتيبات تتعلق باستغلال الأرصد الكثيرة الارتحال داخل المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية، بل وتعلق بالأرصد في البحار العالية الملاصقة.

٣٢ - وأسماك التون هي أكثر الأسماك أهمية، على الصعيد التجاري، فيما يتصل بالأنواع الكثيرة الارتحال، وغالبية اتفاقات الترخيص المبرمة بين الدول الساحلية والدول التي تضطلع بالصيد في المياه العميقة تركز على جني هذه الموارد، ولا سيما التون الأزرق الزعنف والتون الجاحظ والتون الأصفر الزعنف وتون البكورة والتون الوثاب. وهي تُجنى إلى حد كبير بواسطة أربعة أنواع من المعدات: البرسينة، والتبطين الطويل، والقطب والتبطين، والصنارة. وأساطيل سمك التون تعد بالفعل دولية في طابعها، كما أنها كثيرة التحرك فيما بين مواطن الصيد.

٣٣ - ووفقاً للأنواع وطرق الصيد، توجه أسماك التون إلى أسواق السمك النيئ (ساشمي) باليابان، أو يجري تعليبها للاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو (مثل بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة). وطبقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة، يلاحظ أن نسبة ٩٠ في المائة من التون المعبأ من إنتاج البلدان النامية، في حين أن نفس النسبة تتعرض للاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو، وهذه الحالة تسلط الضوء على مدى أهمية مركز أرصد التون لكلا الفئتين من البلدان.

٣٤ - والمرفق السادس يبين الكميات المصادة في عام ١٩٩١ من أسماك التون (النوع السوقي الرئيسي) الواردة في المادة ٦٤ من اتفاقية عام ١٩٨٢، التي بلغ مجموعها في عام ١٩٩١، ٣,٥ مليون طن متري. ومن الملاحظ أن غالبية الإنتاج تتأتى من عدد قليل من البلدان، وخاصة من اليابان. وفي عام ١٩٩١، كانت القيمة الاجمالية لما صيد من التون ٦٠٠ ٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عمليات البيع المباشرة. والمرفق السابع يبين أن ثمة أنواع ثلاثة (التون الأصفر الزعنف والتون الجاحظ والتون الوثاب) تشكل ٧٥

في المائة من قيمة الصيد (القيمة تسليم رصيف الميناء)، مع إسهام كل من هذه الأنواع بحصة متناسبة متساوية.

٣٥ - والمحيط الهادئ هو أهم منطقة انتاجية بالنسبة لأسماك التون (٦٦ في المائة)، ويليه المحيط الهندي (١٨ في المائة) ويأتي بعد ذلك المحيط الأطلسي (١٦ في المائة). والمحيط الهادئ ينتج قرابة ٧١ في المائة من كميات التون الوثاب في العالم و ٦٦ في المائة من التون الأصفر الزعنف و ٥٨ في المائة من التون الجاحظ و ٥٣ في المائة من تون البكورة. والمنطقتان الوسطى والغربية بالمحيط الهادئ تنتجان أكبر حصة من إجمالي الصيد المتحقق في المحيط، وغالبية هذه الحصة (أي ٩٠ في المائة من إجمالي الصيد كما تشير التقديرات) تؤخذ في المناطق الاقتصادية الخالصة الملاصقة لدول المحيط الهادئ الجزرية الساحلية.

٣٦ - والمرفق الثامن يوجز حالة أسماك التون مع توزيعها حسب المحيطات. وثمة استنتاج عام يقول بأن بعض أرصدة التون تظل في حالة صحية عند استغلالها بمستويات تتراوح بين معدل منخفض نسبيا ومعدل معقول (مثل التون الوثاب في جميع المحيطات والتون الأصفر الزعنف في وسط وغرب المحيط الهادئ). وهناك أرصدة أخرى تتعرض لضغوط أكثر شدة في مجال الصيد (مثل التون الأصفر الزعنف في شرق المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي). وبعض الأرصدة تتعرض لاستغلال يتجاوز المعدل الأقصى لانتاجها المستدام (مثل التون الشمالي الأزرق الزعنف في البحر الأبيض المتوسط، وتون البكورة، والتون الجاحظ بشكل محتمل، في جنوب المحيط الهادئ). وبعض أرصدة التون تعتبر في حالة نضوب (مثل التون الشمالي الأزرق الزعنف والتون الجنوبي الأزرق الزعنف في المحيط الأطلسي). أما حالة التون الأصفر الزعنف في غرب المحيط الهادئ والتون الشمالي الأزرق الزعنف في المحيط الهادئ فهي غير معروفة، إلى حد كبير، وأرصدة التون وما شابهه (مثل التون النحيل) بالمحيط الأطلسي تعد بكرا تقريبا. والأرصدة المتبقية يمكن اعتبارها في مرحلة تتراوح بين الاستغلال الشديد والاستغلال الكامل.

رابعا - اعتبارات اقتصادية

٣٧ - لا يمكن التعليق على حجم أسطول الصيد بالعالم إلا بشكل عام. وثمة تعذر في تقديم البيانات اللازمة المتصلة بالأساطيل التي تقوم، بصفة أساسية أو خالصة، باستغلال الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، سواد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة و/أو في أعالي البحار. وعلاوة على ذلك، فإن الدول لا تبلغ عن كميات الصيد موزعة حسب نوع المعدات. ومما يعقد من الاضطلاع بالتحليل في هذا المقام، تلك الطبيعة المتنقلة التي تتسم بها أساطيل بحرية كثيرة، حيث أنها تنتقل فيما بين مناطق صيد الأسماك ومعدات وأرصدتها.

٣٨ - وفيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠، تزايد أسطول الصيد بالعالم بمعدل يبلغ ضعف معدل الزيادة في الصيد البحري العالمي. وهذه الحالة لها آثار عميقة فيما يخص الرفاه الاقتصادي لصناعة صيد السمك واستدامة موارد مصايد الأسماك، فالزيادة في قدرة أساطيل الصيد قد بلغت ابعادا مزعجة. وفي الوقت

الراهن، يلاحظ أن تحقيق معدل اقتصادي لعائد رأس المال المستثمر في الأساطيل (مع افتراض معدل مقداره ١٠ في المائة في السنة)، يتطلب تخصيص ٤٦ في المائة من القيمة الإجمالية السنوية لانتاج مصايد الأسماك البحرية (مع إجراء الحساب على أساس القيمة تسليم رصيف الميناء) لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن العودة إلى معدل الصيد الذي كان سائداً في عام ١٩٧٠، بالنسبة لكل سفينة، تقتضي تخفيض ٣٠ في المائة على الأقل من الحمولة الموجودة حالياً لدى أسطول الصيد بالعالم.

٣٩ - والزيادة الكبيرة في قدرة الأساطيل ترجع إلى أن ثمة دولا عديدة تفتقر إلى الاهتمام اللازم بالأرصدة الهابطة داخل المناطق الاقتصادية الخالصة، وكذلك إلى عدم الاضطلاع بأعمال المراقبة المناسبة فيما يتصل بحجم الأساطيل. والدول التي لم تتخذ مثل هذا الإجراء في مرحلة مبكرة، والتي أدركت مدى الصعوبات التي تكتنف أساطيلها بسبب هبوط كميات الصيد من داخل مناطق الولاية الوطنية، قد أبرمت اتفاقات ترخيصية ثنائية. ومتعددة الأطراف فيما يخص أساطيلها في المناطق الاقتصادية الخالصة لدى الدول الساحلية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن الدول التي لديها فائض يتعلق بقدرة أساطيلها قد قدمت إعانات مالية كبيرة من أجل بناء السفن وسائر مدخلات الصيد مثل الوقود والمعدات. وقد أدى هذا إلى حالة تقدر فيها الإعانات المالية لأساطيل الصيد بمبلغ ٥٤ ٠٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً. وهذه الإعانات قد مكنت تلك الأساطيل من الاستمرار في عملياتها، في حين أن هذه العمليات كانت ستوقف لأسباب مالية في ظل الظروف الطبيعية^(١). وينبغي التسليم، مع هذا، بأن تشغيل هذه الأساطيل قد يكون قد اسهم في بعض الحالات، من خلال الشرح والوصف والآثار ذات الصلة، في نقل التكنولوجيا، وبالتالي في تعزيز قدرات الصيد الوطنية في بعض البلدان النامية.

خامسا - خاتمة

٤٠ - إن مشكلة مصايد الأسماك في أعالي البحار ترجع، في جوهرها ومن حيث علاقتها بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، إلى تزايد جهد الصيد المتصل بهذه الأرصدة (من قبل أساطيل الدول التي تضطلع بالصيد في المياه العميقة، على نحو أساسي) التي قد تكون بالفعل موضع استغلال شديد أو إفراط في الاستغلال، كما ترجع إلى عدم وجود آليات تنظيمية تحظى باتفاق دولي من أجل ترشيد استغلال هذه الأرصدة، وخاصة فيما يتعلق بالموافقة على حدود استغلال شاملة وتخصيص للموارد. والصيد من قبل أطراف غير متعاقدة فيما يتعلق باتفاقيات التنظيم من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة.

٤١ - وثمة عدد كبير من الأرصدة السمكية التي تعتبر، بطبيعتها، أرصدة متداخلة المناطق. والوصول إلى هذه الموارد وتنظيمها ما فتئا مثارا للجدل. وبعض هذه الأرصدة لها قيمة تجارية عالية جداً، ومن الملاحظ أن عدم الاتفاق على تدابير تنظيمية في هذا الشأن قد أدى إلى تعرضها للإفراط في الاستغلال، وكذلك إلى القيام في بعض الحالات بإعلان وقف الصيد.

٤٢ - وفيما يخص الأرصدّة الكثيرة الارتحال، وخاصة سمك التون، تشير المعلومات المتوفرة إلى أن الأنواع الأطول أجلا، التي تتطلب تنظيما في غاية الدقة، تتعرض ما للافراط في الاستغلال وإما للنضوب، وذلك في حين أن أرصدّة الأنواع التي تتسم بدورة حياة في منتهى القصر ما زالت تتميز بحالة مزدهرة نسبيا.

٤٣ - والطاقة المفرطة لأساطيل أعالي البحار والإعانة المالية لعملياتها قد فاقمتا بصفة عامة من الصعوبات التي تكتنف موضوع التنظيم فيما يتصل بالأرصدّة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدّة السمكية الكثيرة الارتحال. ودفع الإعانات المالية قد أخفى التكلفة الحقيقية للصيد، مما أدى إلى وقوع استغلال غير منطقي. وهذه الحالة تشير إلى ضرورة وضع مدونة لقواعد السلوك بشأن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية. وقد طلب إلى منظمة الأغذية والزراعة في الدورة العشرين للجنة المعنية بمصائد الأسماك أن تضع مثل هذه المدونة، ومن الملاحظ أن إدارة مصائد الأسماك تضطلع حاليا بهذه المهمة^(١).

الحواشي

(١) الأرصدّة الكثيرة الارتحال: ترد كميات الصيد من هذه الأنواع في اتفاقية عام ١٩٨٢، باستثناء الحيتان؛

الأرصدّة المتداخلة المناطق: كميات الصيد الاجمالية من هذه الأنواع التي يعرف أن مناطقها تتداخل، أو قد تتداخل، فيما وراء ٢٠٠ ميل. وهذه التقديرات تقريبية ومؤقتة إلى حد كبير، وينبغي الحذر عند أخذها في الحسبان.

(٢) تنص المادة ٦٣ (٢) من اتفاقية عام ١٩٨٢ على ما يلي:
 "٢ - عند وجود نفس الرصيد أو أرصدّة من أنواع مترابطة في كلا المنطقة الاقتصادية الخالصة وقطاع واقع وراءها وملاصق لها، تسعى الدولة الساحلية والدول التي تقوم بصيد هذه الأرصدّة في القطاع الملاصق، إما مباشرة أو عن طريق المنظمات دون الإقليمية المناسبة، إلى الاتفاق على التدابير اللازمة لحفظ هذه الأرصدّة في القطاع الملاصق".

الحواشي (تابع)

(٣) ورد في تقرير صادر في أيار/مايو ١٩٩٣ من جانب لجنة مصايد الأسماك الروسية أن الاتحاد الروسي قد طلب وقف عملية الصيد في الجزء الأوسط من بحر أخوتسك (أي في منطقة "Peanut

"Hole"، التي تشكل ٣ في المائة من مساحة البحر) بالنسبة لكل من السفن الروسية والأجنبية إلى حين وضع اتفاق دولي. وفي عام ١٩٩١، قامت الأساطيل، التي تنتمي غالبيتها إلى بولندا والصين وجمهورية كوريا، بصيد قرابة ٧٠٠ ٠٠٠ طن متري من البلوق في منطقة Peanut Hole، وفي عام ١٩٩٢، قد تكون كمية الصيد قد وصلت إلى معدل مرتفع يبلغ ١ مليون طن متري. وعملية وقف الصيد التي تتزعمها روسيا ترجع إلى الأثر "الفاجع" الذي منيت به عمليات الصيد الوطنية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة بروسيا من جراء الصيد في هذه المنطقة (٢ مليون طن متري في عام ١٩٩١ مقابل ١ مليون طن متري في عام ١٩٩٢).

(٤) تتضمن مصايد الأسماك التعااقبية تلك الموارد التي يجري استغلالها على نحو تعاقي من جانب مختلف مصايد الأسماك وذلك في مراحل متتابعة من دورات حياتها.

(٥) تنص المادة ٦٤ من اتفاقية عام ١٩٨٢ على ما يلي:

"١ - تتعاون الدول الساحلية، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المناسبة، مع الدول الأخرى التي يصيد رعاياها في المنطقة الأنواع الكثيرة الارتحال المدرجة في المرفق الأول، وذلك بقصد تأمين حفظ هذه الأنواع والانتفاع بها على الوجه الأمثل في جميع أنحاء المنطقة، سواء داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة أو خارجها. وفي المناطق الإقليمية التي لا توجد فيها منظمة دولية مناسبة، تتعاون الدولة الساحلية والدول الأخرى التي يقوم رعاياها بجني هذه الأنواع في المنطقة من أجل إنشاء مثل هذه المنظمة وتشترك في أعمالها".

(٦) قد تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الاعانات المالية ليست مجهولة بالنسبة للقطاع الزراعي. وثمة تقدير بأن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقدم دعماً مالياً لقطاعاتها الزراعية تبلغ ٣٢٠ ٠٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في كل سنة.

(٧) ستقدم منظمة الأغذية والزراعة إلى المؤتمر ورقة إعلامية في هذا الشأن.

المرفق الأول

بيان مجموعة بلدان جنوب المحيط الهادئ إلى الدورة التنظيمية
للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق
والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

باسم مجموعة بلدان جنوب المحيط الهادئ، أود أن أعرض بعض الاقتراحات بشأن المدخلات التي قد تلتبس قبل دورة تموز/يوليه للمساعدة في إنجاز أعمال المؤتمر.

وعلى النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٩٢/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، يلاحظ أن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات مصائد الأسماك الإقليمية ودون الإقليمية عليها دور خاص ينبغي لها أن تضطلع به في مجال المساهمة في أعمال المؤتمر. وقد يكون من المفيد أن تتولى هذه الدورة التنظيمية إبراز التقارير المحددة أو نوعيات المعلومات التي يمكن طلبها من منظمات بعينها كمدخلات في دورة تموز/يوليه.

ومنظمة الأغذية والزراعة قد اضطلعت بأعمال جلية فيما يخص التقييمات التقنية المتصلة بالقضايا الرئيسية لمصائد الأسماك. ولهذا السبب، نقترح مطالبة المنظمة بتقديم ورقات محددة إلى هذا المؤتمر. وينبغي أن تطالب المنظمة بإعداد تقرير مستكمل يتضمن موجزا لخصائص مصائد الأسماك الرئيسية بأعالي البحار، وتفصيلا لحالة الأرصدّة الراهنة ومميزات الأساطيل العاملة في مصائد الأسماك والاتجاهات الأخيرة في مجال الصيد وجهوده والأعمال التي اضطلعت بها المنظمة في وقت قريب في ميدان تحليل الأداء الاقتصادي الشامل لأساطيل الصيد الصناعي على الصعيد العالمي قد ثبتت جدواها فيما يتصل بتحديد بعض المشاكل الرئيسية التي تكمن وراء الضغوط الواقعة على موارد مصائد الأسماك بأعالي البحار. ومن الممكن أن تسأل المنظمة أن تضطلع باستكمال هذه التحليلات، بما في ذلك عقد مقارنة بين العوائد العالمية المتأتية من قطاع الصيد وتكاليفه التشغيلية والرأسمالية.

وبوسع الأمانة العامة أيضا أن تطلب إلى كافة منظمات مصائد الأسماك الإقليمية ودون الإقليمية تقديم تقرير يوجز الأنشطة ذات الصلة بموضوع هذا المؤتمر، مع السعي، بصفة خاصة إلى الحصول على مدخل من هذه المنظمات فيما يخص المجالات المحددة في الفقرات ٢ (أ) و (ب) و (ج) من القرار ١٩٢/٤٧.

